AUCES

تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي

عايد راضي خنفر*، إياد عبد الإله خنفر**

* جامعة الملك خالد– قسم علوم الحياة – كلية العلوم – ص.ب. 1009 – أبها – المملكة العربية السعودية

** جامعة الزرقاء الأهلية – قسم التسويق – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

ص . ب 2000، الزرقاء 13110– الأردن

الملخص :

تعد السياحة نوعاً هاماً من أنواع الأنشطة التجارية والاستثمارية عالية الربحية، فقد أصبحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نموا متواصلا، فقد زاد عدد السياح على المستوى الدولي إلى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين، وارتفعت حصائل السياحة الدولية من 22 مليار دولار تقريبا في السبعينات إلى حوالي 300 مليار دولار في التسعينات. كما أن السفر والسياحة يعتبر أكبر مصدرين للعمالة في العالم، فقد استأثرت بمبيعات بلغت نحو 1916 مليار دولار في عام واحد فقط.

إن السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة جديدة تستوجب وتهدف إلى البحث والدراسة التأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للإنسان، فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئية هي ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة، وذلك عن طريق إعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا مع التأكيد على ممارسة سلوكيات سياحية إبداعية ومسلية، دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها.

وعلى العموم فإن السياحة والبيئة هما قطاعان كل منهما مكمل للآخر ويتداخل معه حيث الرؤية والأهداف. فالبيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، السياحة المستدامة ترتكز على وجود تخطيط بيئي سليم, أما بالنسبة أيهما أولا السياحة أم البيئة فهما قطاعان يتواكبان ويتماشيان بتناغم.

المقدمة:

يتعرض كوكب الأرض لتحولات خطيرة من الناحية الجيولوجية والمناخ والبيئة، وكل هذا نتج عن تصرفات الإنسان السلبية وعدم احترامه للتوازن البيولوجي وتلويثه للبيئة من خلال أنشطته المختلفة. ولا شك إن عمليات المحافظة على البيئة الطبيعية تتطلب إمكانيات مادية وبشرية بإحداث نشاطات مولدة للموارد التي تضمن التمويل الذاتي ومن بينها ما عرف حديثا بالسياحة البيئية التي تعد من أنجح الوسائل للانتعاش الاقتصادي وتسهيل الاتصال بالطبيعة[3].

وتعد السياحة من القطاعات الرائدة لإحداث التنمية في الدول، وذلك لما يمكن أن توفره من فرص جديدة للعمل

وتنوع في مصادر الدخل وزيادة في الناتج المحلي الاجمالي, حيث تعتبر السياحة من أكبر الأنشطة نمواً في العالم، وذلك بمعدل نمو يبلغ 5.6 سنويا خلال السنوات العشر الماضية, ووفقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة WTO فان الدخل الذي تحققه السياحة يضاهي الدخل الناتج من بيع المنتجات النفطية.

لقد أصبح قطاع السياحة عاملاً من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطاً حركياً يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما أنه صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والتشييد والترويج والتسويق ويتفاعل مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وهو عامل مساعد لتنمية الاقتصاد يجلب الاستثمار لتطوير الخدمات الأساسية ويعطي حافزاً لتنمية القطاعات الأخرى. ومن ثم يساهم مساهمة ايجابية في التنمية الاقتصادية. كما أن السياحة تعمل على تدعيم التفاهم بين الشعوب والاهتمام بالتراث الحضاري، وتعمل على زيادة التعرف على القيم الثقافية. وللسياحة أبعاد مختلفة فمنها الثقافية والاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من أنها ظاهرة حديثة تلبي حاجة عميقة في نفس السائح الذي لديه الرغبة في السفر والتعرف على بلدان أخرى لإشباع رغباته نفسه ثقافيا وروحيا فهي وسيلة فعالة من وسائل الاتصال الفكري باعتبار أنها تهذب الحواس وتوسع المدارك.

جاء في تقرير دولي بعنوان «حالة البيئة في العالم 1972-1992»[8] ما يلي: تتباين نفقات السياحة كمساهمة في الناتج الإجمالي تباينا واسعا من بلد إلى آخر حسب حجم الاقتصاد ومستوى الإنفاق. إذ تتراوح حصة السياحة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي لكثير من الدول بين 15-30٪. ثم أن السياحة الدولية تعتبر وسيلة مهمة للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان النامية. ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في العقدين الماضيين أن تكلفة البنية الأساسية الضرورية والإمدادات الضرورية للسياحة الدولية كانت عالية جداً فيما يتعلق بالنقد الأجنبي.

ومما يجدر التنويه عنه أن السياحة ليست هي التي تؤدي إلى التنمية، وا نما التنمية العامة لبلد ما هي التي تجعل السياحة مربحة، ولذلك لا تعتبر حصائل السياحة الدولية مؤشرا للدخل الحقيقي من السياحة. ويمكن ان يكون للسياحة آثار ايجابية وسلبية في آن واحد على البيئة البشرية، مثلها مثل غيرها من قطاعات التنمية الأخرى. فالسياحة عادت بالمنفعة على البيئة عن طريق التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة، والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية. وعادة ما يكون الترفيه والسياحة الهدفين الأولين من إنشاء وتنمية الرياض الوطنية وأنواع أخرى من المناطق المحمية. وقد أصبحت المناطق الطبيعية الخلابة عوامل جذب رئيسية، كما تشكّل الأساس لما يُعرف باسم السياحة البيئية.

إن السلحة البيئية تغلّ منافع مالية مباشرة تفوق تكلفة صيانة الرياض وتنميتها، وكذا تحفّز العمالة والتنمية الريفية في المناطق المجاورة. إن التراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح، كما يشجع الحكومات على حمايته والمحافظة على معالمه، ولذا فإن كثيرا من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية التراثية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية. وفي المقابل – وللأسف – أوجدت السياحة المفرطة تلوثاً موسميا زائداً للغلاف الجوي في بعض المناطق، كما بلغ التلوث الموسمي للغلاف الجوي بسبب السياحة أعلى مستوى، وتأثرت دول كثيرة بشكل متزايد بالزيادة الموسمية في تلوث الغلاف الجوي[7].

وبينما تلعب السياحة دوراً رئيسياً في اقتصادات المناطق الجبلية، فإن الأضرار اللاحقة بالنظم البيئية بلغت في بعض الحالات مستو حرجاًمما يضرُّ بمستقبل السياحة. ومع ذلك، فإن كثيراً من البلدان النامية التي تنوء تحت عبء الديون الخارجية، وتحتاج إلى العملة الصعبة، طرحت جانبا مخاوفها من أن تؤدي السياحة إلى تردي البيئة الطبيعية، ذلك المورد البالغ الجمال الذي يجعلها جذابة. وأدت السياسات القصيرة النظر هذه إلى تدهور ملحوظ في

بيئة بعض البلدان مما أبعد عنها أعدادا متزايدة من السياح.

فرضية البحث:

التسويق والسياحة البيئية:

هناك العديد من الأسئلة التى تطرح نفسها على الساحة وبالإجابة عليها يمكننا الوصول بالخدمة التسويقية إلى مستويات مرتفعة.

* كيف يمكننا من أن نجعل من الممكن نجعل الطبيعة والبيئة النظيفة، زيادة الوعي البيئي يعد بمثابة العامل رقم (1) في تحديد السياحة الخارجية أو الداخلية ؟
* هل ستؤدي التكنولوجيات الحديثة إلى تغيير جذري في أنماط السياحة مع وجود أنظمة حجز إلكترونية ووسائل إعلان ودعاية تفاعلية واستحداث طرق توزيع مباشرة مثل الحجز على الهواء مباشرة باستخدام شبكة الإنترنت و هل ستؤدي هذه الوسائل إلى ظهور مطالب سياحية جديدة تتمثل في الاتجاهات التالية:
  - الحصول على خدمات أفضل في مقابل مادي.
  - توفير خدمات أفضل على المستوى الشخصي.
  - تزايد الطلب على الخدمات المتميزة.
* هل الاهتمام الواضح بالناحية البيئية على المدى الطويل سيؤدي إلى ظهور اتجاهات جديدة في الطلب على السياحة من خلال:
  - ازدياد الدافع للسفر إلى الأماكن السياحية البكر.
  - وجود سوق يتميز بالوعي يؤدي إلى إجبار صناعة السياحة والرحلات الترفيهية على التطور وعلى تحسين الأداء البيئي.

تعريف السياحة البيئية:

السياحة البيئية أو السياحة الطبيعية إن جاز القول عليها هى تلك النوع الترفيهى والترويحى عن النفس والذى يوضح العلاقة التى تربط السياحة بالبيئة. أو بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكى تمثل نمطاً من أنماط السياحة التى يلجأ إليها الفرد للاستمتاع، فالسياحة البيئية ما هى إلا متعة طبيعية، كما تعني السياحة البيئية بمفهومها العام الخروج من روتين العمل اليومي أيا كان إلى الراحة والاستجمام والاستمتاع، وقد تكون في أبسط صورها كشتة للبر أو ارتياد الصحراء للتمتع بجمالها وطبيعتها بما فيها من حياة فطرية نباتية وحيوانية وممارسة كافة الأنشطة المعتادة فيها أو للسياحة في المدن الساحلية والمناطق الأثرية أو المناطق الجبلية لجمال طبيعتها ولبرودة طقسها واعتدال مناخها، وقد تكون سياحة البحر للنزهة والاستمتاع بالصيد وللكشف عن ما في أعماقه من كائنات بحرية فريدة وشعاب وأحجار مرجانية نادرة قلما توجد في بحار أخرى, والسياحة بمفهومها الشامل هي عبارة عن تفكر وتدبر في هذا الكون العظيم، يقول المولى سبحانه وتعالى: ﴿ **إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون** ﴾: **سورة البقرة، الآية** ﷻ.

لقد سخر الله عز وجل الكون وما فيه لمنفعة البشر دونما إسراف أو إفساد أو إهلاك للحرث والنسل وأمر سبحانه الخلق بالتفكر والتدبر في عظيم الخلق وصنع الاتقان وتوازن وتنوع للأحياء وتعدد للأنظمة البيئية التي هي جزء لا يتجزأ من حياة تلك المخلوقات قال الله تعالى: ﴿ **. . . صنع الله الذي أتقن كل شيء. . .** ﴾: **سورة النمل، الآية** ﷻ، لذا كان الاهتمام بالسياحة البيئية في كثير من المحافل الاقليمية والدولية منها: السياسات والمباديء العامة لحماية البيئة التي اعتمدها مجلس التعاون الخليجي في مسقط لعام 1985، مباديئ الاعلان العربي عن التنمية لعام 1986، البيان العربي عن التنمية والبيئة وآفاق المستقبل لعام1991، محاور برامج عمل المجلس الوزاري العربي للسياحة، جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لعام 1992 المنبثق عن مؤتمر البيئة للأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى ميثاق أخلاقيات السياحة

الذي أقرته الجمعية العامة لمنظمة السياح العالمية في سانتياجو (سبتمبر 1999)، وعلى الصعيد العالمي، تعالت النداءات التي تدعو صناعة السياحة لأخذ زمام المبادرة في مجال التنمية السياحية المستدامة والحفاظ على البيئة. فقد دعت لجنة التنمية المستمرة في اجتماعها السابع إلى تشجيع صناعة السياحة على "تكوين أشكال سياحية متوافقة مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والحضارية ومواصلة تطوير وتنفيذ المبادرات التطوعية دعما للتنمية السياحية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأشكال السياحية والمبادرات المشار إليها يجب أن تستوفي، بل ومن الأفضل أن تتجاوز، المعايير والمواصفات القياسية العالمية والمحلية والإقليمية". وفي مارس 2000 قام البرنامج بالتعاون مع هيئة اليونسكو ومنظمة السياحة العالمية WTO ومع مجموعة من الشركات السياحية الملتزمة، بتنظيم أول مبادرة للشركات السياحية لتوفير عناصر التنمية المستمرة في مجال السياحة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP بدور هام داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث يمثل هذا البرنامج ضمير البيئة على مستوى العالم. ويساعد في وضع جدول أعمال البيئة العالمية وتشمل التحديات البيئية التي يسعى لمواجهتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP قضايا مثل تغير المناخ العالمي، وتآكل طبقة الأوزون، وتراجع الموارد الطبيعية المتمثلة في مصادر المياه العذبة وفقدان التنوع البيولوجي. وفي هذا الإطار، فإن رسالة قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد تتمثل في تشجيع صناع القرارات في حكومات الدول والسلطات المحلية والمجال الصناعي لتبني السياسات والاستراتيجيات والممارسات التي تتميز بالآتي :بيئة أكثر نظافة وأمناً ، ترشيد وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ضمان الإدارة الصحيحة القائمة على حماية البيئة، تضمين التكاليف الخاصة بحماية ومراعاة عناصر البيئة، تخفيض معدلات التلوث والمخاطر الناجمة عنه للإنسان والبيئة[4].

ويتمثل الهدف النهائي لمبادرات الشركات السياحية تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة اليونسكو ومنظمة السياحة العالمية UNEP/UNESCO/WTO إلى دعم تطبيق الممارسات البيئية السليمة في ظل التنمية المستدامة في مجال تشغيل الشركات السياحية بصفة خاصة، وفي مجال صناعة السياحة بصفة عامة[6].

وهناك تعريفات عدة للسياحة البيئية فمنها:

1- الصندوق العالمى للبيئة:

تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها " السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضار اتها ماضيا وحاضراً . ويعتبر هذا النوع من السياحة هاماً جداً للدول النامية، لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة[9].

2 – إعلان مانيلا:

إنّ العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن دقيق بين التنمية وحماية البيئة. ويؤكد إعلان مانيلا 1980م: (على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق بالضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية، أو بالبيئة، أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية، التي تعتبر عامل جذب رئيسية للسياحة). ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية، و أنه ينبغي على المجتمعات المحلية الوطنية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة لكفالة الحفاظ عليها. ويعتبر التخطيط طويل الأجل والسليم بيئياً شرطاً أساسياً لإقامة توازن بين السياحة والبيئة، لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائياً قابلاً للاستمرار.

عناصر السياحة البيئية:

إن الأنشطة التي ترتبط بالسياحة البيئة كالصيد البرى للطيور والصيد البحرى للأسماك، تسلق الجبال، الرياضات المائية والغوص من أجل الشعاب المرجان، تأمل الطبيعة واستكشاف كل مافيها، الرحلات فى الغابات ومراقبة الطيور والحيوانات، استكشاف الوديان والجبال، إقامة المعسكرات،رحلات السفارى والصحراء، تصويرالطبيعة، زيارة مواقع التنقيب الأثرية والتجول في المناطق الأثرية، وتشكل المناطق الطبيعية الأساس للسياحة الأيكولوجية من سياحة بحرية وسياحة برية، وقد دلت الدراسات التي أجريت حديثا على أن السياحة الأيكولوجية تدر موارد مالية مباشرة تفوق صيانة الرياض وتنميتها. فالهدف الرئيسي من السياحة الأيكولوجية هو الرقي والتقدم بمستويات المعيشة للمجتمع المحلي، ولتحقيق هذا الهدف يجب العمل على تحقيق الحفاظ على جانية الطبيعة والبيئة، وا نجاح العمل بالسياحة البيئية وتطويرها لتصبح حرفة لأبناء المجتمع المحلي المحيط بالمواقع البيئية، والعمل على تحسين وسائل الاستقبال والضيافة للسائحين، وتنمية الوعي وتطوير الأداء ومراقبة تصرفات السائح نفسه وا رشاده للمحافظة على هذه المواقع الحيوية الطبيعية والمرافق العامة لخدمة السياحة. إن السياحة البيئية تعد صناعة رئيسية على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نموا متواصلا. فقد زاد عدد السياح على المستوى الدولي إلى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين، وارتفعت حصائل السياحة الدولية من 22 مليار دولار تقريبا في السبعينات إلى حوالي 300 مليار دولار في التسعينات، إن السفر والسياحة تعتبر أكبر مصدر للعمالة في العالم، فقد استأثرت بمبيعات بلغت نحو 1916 مليار دولار في عام واحد فقط. وتلعب السياحة دورا هاما في تشجيع الدولة على حماية المواقع التاريخية والأثرية والحفاظ عليها، فهناك نماذج كثيرة على عمليات الإنقاذ للمعالم الأثرية وترميمها مثل إنقاذ معبد أبو سنبل في مصر، وبرج بيزا المائل في إيطاليا..... وغيرها من الآثار التاريخية والفنية. فالمشاريع السياحية تساهم مساهمة فاعلة من الناحيتين البيئية والاقتصادية في تحسين نوعية حياة السكان ورفاهيتهم.

وأهم هذه العناصر:

1- عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئى الناتجة عن تصرفات الإنسان والتى تكون متمثلة فى تصرفات السائح فى حالة السياحة البيئية وما قد يحدثه من تلوث فيها، ومن هنا ظهرت علاقة أخرى ولكن بين السياحة البيئية ككل وبين مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development حيث تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس تماماً حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة وا يقاع الضرر بها، بل وا حداث التلوث فيها.

2- تنطوي السياحة علي إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت. وتبدو للوهلة الأولي أن السياحة هي إحدى المصادر للمحافظة علي البيئة وأنها لا تسبب الإزعاج أى ليست مصدراً من مصادر التلوث.

3- تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها.

4- التنوع البيولوجي ونقاء البيئة الطبيعية، وبقاء الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض عاملان أساسيان في تنشيط السياحة البيئية ولذا يجب ان يؤخذ بالحسبان على أن السياحة وحماية البيئة أمران مترابطان ومتكاملان إذ لا تصلح السياحة في بيئة متدهورة كما أن تدهور البيئة يحد من فرصة تنمية السياحة.

إن السياحة كغيرها من قطاعات التنمية تعد رئيسية على نطاق عالمي وتستأثر باهتمام العام والخاص بشكل متزايد خلال العقدين الماضيين لما لها من دور هام وفعال في حماية السمات والمادة البيئية والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والحياة البرية والبحرية. ورغم أن الترفيه والسياحة هما الهدفين الأساسيين، إلا أن المناطق الطبيعية

أصبحت أحد عوامل الجذب السياحي، تحقق المناطق السياحية فوائد اقتصادية وتنموية ومزايا عدة منها:

1- دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية: يتمحور الدعم الاقتصادي للمناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية حول عدد من العوامل منها : إزالة المعوقات التي تعتري الفعالية السياحية لهذه المناطق، وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي، وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسباً مع المواصفات المطلوبة، بجانب تناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخلياً وخارجياً . وتحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة المفاهيم السياحية البيئية المتطورة، وأن يتناسب الهدف مع الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة، وتوفر الخبرات السياحية المتخصصة. ويمكن تصور أهم وسائل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية في الآتي :

أ- الاهتمام بالبعد البيئي كمفهوم محوري لدعم اقتصاد المناطق الريفية، والتركيز على ديمومة هذا الجانب.

ب-حصر وإحصاء وتوثيق الموارد والمقومات السياحية، في إطار قاعدة بينات معلوماتية وترويجها محلياً وخارجياً .

ج- تشجيع السياحة البيئية كأساس لتطوير صناعة السياحة، خاصة وأنها تمثل جزءاً مهماً من السياحة بمفهومها الشامل، وتقلل من التسرب السياحي المتمثل في الإنفاق السياحي المباشر للخارج .

د- الاهتمام بتوفير وتطوير مقومات السياحة الراقية التي تتمثل في البنية الأساسية من طرق وماء وكهرباء وصرف صحي في مناطق الجذب السياحي و الاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها.

هـ- وضع دليل سياحي شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية، وخرائط لأماكن الآثار والمتاحف يسير على هديها ويسترشد بها السائح.

و- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع السياحة البيئية، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمامه للاستثمار في هذا المجال، تنويع المنتج السياحي وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية، والساحلية، والصحراوية، ومناطق الحياة الفطريةو التركيز على توعية المواطنين بأهمية السياحة البيئية وتوضيح حجم الفوائد من وراء هذا النشاط وضرورة دعم الحرف اليدوية السياحية والتذكارية بما يخدم البيئة السياحية وينشط الموارد المالية لسكان المناطق وللدولة.

ز- التوسع في المحميات الطبيعية ومساحاتها، والتشدد في حمايتها، خاصة النادرة والمهددة بالانقراض، والاهتمام بإنشاء المشاريع السياحية حولها بما يخدم سكان المنطقة وزيادة مواردهم المالية.

2- تساعد السياحة البيئية على التنمية الإقليمية: باعتبارها مصدراً للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي، مما يقلل فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم، حيث يقلل نزوحهم إلى المناطق الحضرية وزيادة فرص العمل للكوادر الوطنية. ويقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزوح، ويساعد على التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق للدولة، مما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان، فضلاً عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكلاقتصادية و اجتماعية وأمنية.

3- المقاصد السياحية: في ظل التنافس الحاد في السوق العالمي والتشريعات الخاصة بحماية المستهلك[13]، فإن شركات السياحة لن ترضى بالتأكيد عن عدم توافر الشروط البيئية في المقاصد السياحية والمنشئات الفندقية أو المنتجعات التي تتعامل معها. فالتجربة الجيدة التي يعيشها المسافر أو السائح سرعان ما ستختفي مع اختفاء الترحيب والاهتمام، وشركات السياحة التي تحترم وتراعي البيئة الحضارية والمجتمع والبيئة المحيطة في المقاصد

والمناطق السياحية التي تتعامل معها، سوف تحظى بأكبر فرص التنمية السياحية دون مواجهة مثل هذه المشكلات.

4- التسويق: أصبحت حماية البيئة تمثل عنصراً جيداً بالنسبة للأسواق السياحية عموماً ، فالشركات السياحية التي تتبنى مثل هذه السياسات غالبا ما سوف تحظى بصورة طيبة وسمعة حسنة.

وإذا كانت العلاقة بين السياحة والبيئة قد دفعت لإيجابيات ملموسة على تنمية المناطق، فإنها أيضاً لها سلبيات تتمثل أبرزها في الآتي :

1- تقوم المركبات ذات المحركات بتدمير البيئة الفطرية وجمالياتها وتؤثر على البيئة التاريخية والآثار .

2- المنشآت السياحية التي لا تلتزم بنظم الإدارة البيئية السليمة لها آثار سلبية على البيئة بما تتركه من مخلفات متعددة، يتم التخلص منها عشوائياً، فيزيد معها تلوث البيئة.

3- تدفق السياح بأعداد كبيرة وأفواج غير منظمة أو مخططة يخرب الآثار التاريخية وحتى عناصر البيئة ما لم تنظم زيارات السائحين ببعض الضوابط والقواعد. وقد ترتبط السياحة في بعض الأحيان بممارسات وسلوكيات تتناقض مع العادات والتقاليد والقيم والثقافة السائدة، مما يؤدي إلى إثارة المشكلات الاجتماعية والأخلاقية .

4-غياب التنمية السياحية المستدامة يجعل الآثار الإيجابية للسياحة مؤقتة وآنية تعقبها آثار سلبية على المدى البعيد تعاني منها الأجيال القادمة .

5- الزيادة في المخلفات الصلبة والصرف الصحي غير المعالج في البحار ومصبات المياه الطبيعية مع ارتفاع نسبة تلوث الهواء نتيجة الاستخدام المكثف لوسائل النقل. الأمر الذي يتطلب الحد من مصادر التلوث والتحكم في معدلاته مع الإدارة البيئية السليمة لكل تلك المخلفات، ولاشك ان المشاكل البيئية جميعها من تدهور وتلوث التي تعاني منها مناطق كثيرة في العالم لها بالطبع تأثيرها السلبي على مستوى وحجم التدفق السياحي, وقد أثبتت الدراسات ان للسياحة آثارا بالغة في الأنظمة البيئية الحساسة، حيث نص جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في البند 19 17 الخاص بحماية البيئة البحرية[5] وكذلك محاور برامج العمل العربي للتنمية المستدامة على ان الأنشطة السياحية هي واحدة من أسباب تدمير البيئة البحرية، جنبا إلى جنب مع التلوث البحري والعمراني والسكاني والمنشآت الاقتصادية والصناعية على السواحل, وليس من السهل بمكان اعادة تأهيل وحماية التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية حيث تزداد أنشطة الانسان التنموية التي تؤدي إلى زيادة الرسوبيات والمخلفات السائلة والصلبة من اليابسة[12].

وسائل دعم السياحة البيئية:

أولا- القطاع الحكومي:

1- العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية والمكونة من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات، والتي تضعها الهيئة العليا للسياحة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي والبيئي، وذلك لتنظيم كامل العمليات السياحية من تنبؤ وتخطيط وإدارة ورقابة وتقييم ومراجعة .

2- العمل على خلق توازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي .

3- دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية حيث تتم الدراسة لأي مشروع سياحي وتقييم آثاره على البيئة قبل الترخيص لذلك المشروع ووضع التوصيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تقام في الأماكن التراثية .

4- التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة .

ثانيا- القطاع الخاص :

يعتبر القطاع الخاص الأكثر فعالية في مجال السياح ويعول عليه كثيراً في تنمية وتطوير السياحة البيئية

بمختلف أنواعها ونشاطاتها. كما يعتبر القطاع الخاص الداعم الأساسي لتفعيل السياحة والحفاظ على البيئة، ليس فقط بمشاركته ومشروعاته التنموية فحسب بل بنشر الوعي السياحي من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات واللقاءات التي تثري هذا النشاط. ويتمثل دوره في دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية في الآتي:

1- توفير البنية العلوية اللازمة لتنمية وتطور السياحة البيئية، والمتمثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالنشاطات الرياضية، كالرياضة المائية، وتسلق الجبال،و التزلج على الرمال، والمخيمات الصيفية، والشتوية، وتنظيم الرحلات الجماعية للمناطق التاريخية والأثرية والمناطق الطبيعية، وتوفير المكتبات والبرامج الخاصة في الفنادق، وتخصيص أماكن بالمشاريع للعائلات وتوفير كافة الخدمات المساندة .

2- التركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئية، والعمل على تعليمهم وتدريبهم بما يتلاءم مع هذا النوع من السياحة.

3- التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السياحة البيئية وأهمية الاستعانة بالاستشاريين المتخصصين في هذا المجال بما يحافظ على حقوق المستثمر الوطني في تلك التعاقدات.

4- التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة البيئية حتى يمكن لجميع فئات المواطنين والمقيمين ارتياد هذه المشروعات.

5- اهتمام الجهات التدريبية (بالذات الغرف التجارية الصناعية) بتنويع أماكن عقد الدورات التدريبية واستغلال هذه الدورات لتعريف المواطنين بمقومات السياحة البيئية، مما يحفزهم على اصطحاب عائلاتهم وإعادة زيارة هذه المناطق مرة أخرى بما يدعم اقتصاد هذه المناطق، والاقتصاد الوطني ككل .

التوصيات :

إن تطوير السياحة وتنميتها بكافة أشكالها لابد وان تكون ضمن اطار التنمية الشاملة المستدامة[10], ولذا لابد بل يجب مراعاة المردود البيئي للأنشطة السياحية حيث لكل نشاط تأثيره على الأنظمة البيئية وبالذات عند اقامة المنشآت السياحية.

ومن هذا المنطلق فإن وضع السياحة في مسار التنمية المستدامة[14] سيشكل تحديدا كبيرا للأجهزة المعنية بالسياحة فيها وحتى تحقق سياحة آمنة يتطلب الأمر ما يلي:

1- بناء وتنمية سياحة بيئية مستدامة، ذلك من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص في تنمية سياسات وبرامج حماية البيئة، والمبادرة للحد من تولد الملوثات والمخلفات، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية في المنشآت السياحية، والعمل على أن تكون السياحة البيئية نابعة من المجتمع، محافظة على قيمه الاجتماعية،وشريكاً مؤثراً في تنمية المناطق الريفية، والاقتصاد الوطني .

2- تضافر جهود القطاعين الخاص والعام لتعزز السياحة البيئية[2]، وترفع من مستوى معيشة المجتمعات المحلية بها، وذلك بتنشيط السياحة البيئية وتوظيف الكوادر الوطنية، وتشجيع الصناعات الحرفية واليدوية التي يشتهر بها سكان كل منطقة، والصناعات الأخرى المساندة .

3- تشجيع سكان المناطق بإرشادهم لاستغلال الأراضي المجاورة للمناطق المحميةوا إقامة مشاريع استثمارية صغيرة توفر احتياجات السائح، كالمصنوعات الجلدية والمنسوجات، والوجبات الخفيفة .

4- العمل على تشجيع وتقديم الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في السياحة البيئية بما يدعم مستوى الخدمات، كالكهرباء والاتصالات والمدارس والخدمات الطبية، مما يؤدي إلى انتعاش اقتصاد المناطق .

5- ضرورة تركيز القطاع الخاص على استغلال المقومات الطبيعية المتوفرة كالجبال، والبحار، والغابات، والصحاري

بإقامة المخيمات الصيفية والشتوية، والرياضات المائية، وتسلق الجبال، ورياضات التزلج على الرمال، وتنظيم الرحلات الجماعية .

6- دعم وتوفير المعلومات الإحصائية الدقيقة حول السياحة البيئية، وجمع المعلومات المتوفرة لدى المنظمات السياحية المتخصصة إقليمياً وعالمياً وإتاحة كل هذه المعلومات للباحثين والمخططين لمستقبل السياحة البيئية .

7- متابعة وتنفيذ الإجراءات المنظمة لصناعة السياحة البيئية، والعمل على دعمها لتتمكن المملكة من أخذ نصيبها من سوق السياحة الإقليمي والعالمي، ووضع القوانين التي تحمي السائح، وتحافظ على البيئة[11].

8- تأهيل الكوادر الوطنية، من خلال فتح المزيد من المعاهد المتخصصة في مجال السياحة والسفر، ووضع البرامج المحفزة للخريجين للعمل بمجال السياحة البيئية، وذلك بتكثيف دورات التدريب الخارجي وتقديم الرواتب المجزية.

9- إنشاء بنك متخصص لدعم الاستثمار في المشروعات السياحية، خاصة في مجال السياحة البيئية .

10- تقوية وسائل الإشراف والمراقبة في توجيه الاستثمارات وتوزيعها على مناطق الجذب السياحي حسب الطلب، ومراقبة المشروعات التي تم تنفيذها لضمان عدم تدهور أدائها ومتابعتها بتنفيذ برامج صيانتها .

11- ضرورة إنشاء وحدة الإعلام السياحي المتخصصة لوضع البرامج الإعلامية لأجهزة الإعلام المحلية، والإقليمية والعالمية.

12- تكثيف برامج التربية والتوعية البيئية على كافة المستويات وإعداد الكتيبات والنشرات التوجيهية الخاصة بذلك، وهذا يتطلب مشاركة قطاع السياحة للاجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية على المستوى الوطني والاقليمي في دعم تلك البرامج بمختلف مراحل التعليم وبين كافة فئات المجتمع.

13- العمل على نشر الثقافة البيئية فضلا عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي السياحي سواء لدى الأفراد أو الأجهزة الحكومية مع ضرورة غرس مفاهيم وأسس ومبادئ الفكر البيئي في نفوس شرائح المجتمع منذ الصغر فاحترام البيئة يجب أن يكون شعوراً داخلياً لدى الجميع فضلا عن المسؤولين عن نشر الثقافة البيئية والتعليم والتوجيه لأن حماية البيئة وحماية الأفراد هدف عام يجب ان تسعى إليه المجتمعات للعيش في بيئة آمنة ونقية.

14- ضرورة إدخال مفهوم السياحة البيئية ضمن مادة التربية الوطنية كمادة دراسية في عدد من المراحل الدراسية عندها تظهر آثارها الثقافية والاقتصادية والحضارية على البيئة السياحية.

15- التسويق:أصبحت حماية البيئة تمثل عنصراً جيداً بالنسبة للأسواق السياحية عموما، فالشركات السياحية التي تتبنى مثل هذه السياسات غالبا ما تحظى بسمعة طيبة.

16- الأرباح: من الأسباب الرئيسية التي دعت العديد من شركات السياحة إلى تبني سياسات الحفاظ على البيئة ما تمثله هذه السياسات من تخفيض تكاليف التشغيل على مختلف الأصعدة.

17- تحديد الأهداف وفقا لمقاييس وتقديرات خاصة ومتابعة مراحل تطبيق هذه المبادئ إعداد تقارير خاصة عن ما يتم إحرازه من تقدم ومن أجل مساعدة الأعضاء على تنفيذ التزاماتهم وفتح حوار بناء مع جميع الجهات السياحية المعنية.

18- تبادل الخبرات الناتجة عن تطبيق أفضل الممارسات البيئية، والتشاور حول كيفية وضع أدوات وآليات إدارية مستحدثة وبناء القدرات والإمكانات.

19- وضع جدول أعمال موحد عن التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قيام مجموعات العمل المتخصصة بإدارة المناقشات حول بعض قضايا ذات أهمية خاصة مثل

مداومة وضع التقارير ذات الصلة والاتصالات والمراسلات وا إدارة المنشآت والمقاصد السياحية.

20- إقامة المنشآت السياحية المعتمدة على الطبيعة والتي تستجيب لمبادئ السياحة البيئية، والمتوافق بيئياً وبه كافة عوامل الجذب والإدارة والتسويق.

- ولا شك أن التصميم المستدام للموقع يجب أن يقوم على إستراتيجية بيئية شاملة لعمل مشروعات لا ينتج عنها تحول أو تدمير للنظام البيئي الخاص بالموقع من نباتات وحيوانات وطبيعة التربة والمياه الموجودة بها، بل على العكس من ذلك يجب أن يؤدى إلى الارتقاء بالبيئة إن أمكن. ومن الناحية الجمالية، يجب أن يندمج الفندق البيئي تماماً مع ما حوله من عناصر طبيعية محتوياً على خصائص المكان الثقافية.

كيف نحقق سياحة آمنة بيئياً ؟

في الوقت الذي ينبغي فيه الاهتمام والعناية بالسياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص كمورد اقتصادي واعتبارها وسيلة للتنمية المستدامة، يجب أن لا يكون ذلك على حساب البيئة،و أن لا يمتد أثرها ليؤثر على مواردها الطبيعية والتاريخية والجغرافية، وذلك بعدم الافراط في استخدام تلك الموارد وخاصة الماء والغذاء والطاقة ومواد البناء الطبيعية. ومما لا شك فيه أن التنوع البيولوجي ونقاء البيئة الطبيعية، وبقاء الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض يعدا عاملين أساسيين في تنشيط السياحة البيئية، ولذا يجب أن يؤخذ بالحسبان على أن السياحة وحماية البيئة أمران مترابطان ومتكاملان اذ لا تصلح السياحة في بيئة متدهورة كما ان تدهور البيئة يحد من فرصة تنمية السياحة. كما يجب ان لا تؤدي تلك السياحة إلى الزيادة في المخلفات الصلبة والصرف الصحي غير المعالج في البحار ومصبات المياه الطبيعية، والى ارتفاع نسبة تلوث الهواء نتيجة الاستخدام المكثف لوسائل النقل، بل يتطلب الامر الحد من مصادر التلوث والتحكم في معدلاته مع إدارة بيئية سليمة لكل تلك المخلفات، ولا شك أن المشاكل البيئية جميعها من تدهور وتلوث التي تعاني منها مناطق كثيرة في العالم لها بالطبع تأثيرها السلبي على مستوى وحجم التدفق السياحي, ان للسياحة آثارا بالغة في الأنظمة البيئية الحساسة، حيث نص جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في البند 19 17 الخاص بحماية البيئة البحرية وكذلك محاور برامج العمل العربي للتنمية المستدامة على أن الأنشطة السياحية هي واحدة من أسباب تدمير البيئة البحرية، جنبا إلى جنب مع التلوث البحري والعمراني والسكاني والمنشآت الاقتصادية والصناعية على السواحل, حيث يصعب بمكان إعادة تأهيل وحماية التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية لزيادة أنشطة الإنسان التنموية التي تؤدي إلى زيادة الرسوبيات والمخلفات السائلة والصلبة من اليابسة.

إن تطوير السياحة وتنميتها بكافة أشكالها لابد وان تكون ضمن اطار التنمية الشاملة المستدامة, ولذا لابد بل يجب مراعاة المردود البيئي للأنشطة السياحية نظراً لتنوع الأنشطة واختلاف تأثيراتها على الأنظمة البيئية وخاصة عند إقامة المنشآت السياحية عليها.

المراجـــــــع:

1- البكري فؤادة (2001) : الإعلام السياحي، دار نهضة الشرق- القاهرة، مصر.

2- الرجباني المنجي (2002): السياحة والبيئة- مجلة البيئة-العدد السابع، الهيئة العامة للبيئة، الجماهيرية الليبية.

3- الرماني زيد(2001) : السياحة والبيئة- علاقة توازن، صحيفة الجزيرة- العدد 10505، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر- المملكة العربية السعودية.

4- المغربي كامل (1994): الإدارة والبيئة والسياسة العامة- عمان- الاردن، .323

5- جيوليا كربوني (2000): ندوة "أنظمة الإدارة البيئية في قطاع السياحة "مشروع البحر الأحمر للتنمية السياحية المستدامة 21 نوفمبر .2000

6- خنفر عايد (2004) : السياحة والبيئة، الصفحة الإلكترونية لجماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية، www.greenline.com.kw

7- خنفر عايد (2004): الغابات ... الوقاية من التلوث، الصفحة الإلكترونية لجماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية، www.greenline.com.kw

8- طلبة مصطفى (1992): انقاذ كوكبنا: التحديات... والامال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 201-206.

9- مركز الأردن الجديد للدراسات- مرصد البيئة الأردني (2001): تقرير حالة البيئة في الأردن 2000/2001.

10- ندوة السياحة والبيئة حول التنمية الشاملة للمدن العربية السياحية ذات التراث الحضاري – القاهرة، 23- 1999/11/25م .

11- ورقة عمل حول صناعة السياحة بالمملكة العربية السعودية وسبل تطويرها إعداد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية – 1422هـ .

12 – Grenon, M. and Batisse, M. (1989): Futures for the Mediterranean Basin. Oxford University Press, Oxford, U.K.

13–Dixon, J.A. and Sherman, P.B. (1990): Economic of Protected Areas London: Farthsean Publication.

14-Parker, S. and Khare, A. (2005): Understanding Success Factors for Ensuring Sustainability in Ecotourism Development in Southern Africa. Journal of Ecotourism, Volume 4, Number 1, 32-46.

Ass. Univ. Bull. Environ. Res. Vol. 9 No. 2, October 2006

MARKETING OF ECO-TOURISM AND BIO-DIVERSITY

Ayed Radi Khanfar* and Iyad Abdel Ilah Khanfar**

***King Khalid University, College of Science, Department of Biological Science, P.O.Box-9004, Abha – 61413, Kingdom of Saudi Arab**

****Zarqa Private University, Faculty of Economics and Administrative Science, Department of Marketing, P.O. Box 2000, Zarqa 13110, Jordan**

Tourism are a large commercial activity. Its become a main industry at international width, and its expected to grow up continuously as the number of travelers increases at international level to three times within the past two decades and the international tourism out come increases from 22 billions $ in seventieth to 300 billions $ in ninetieth. The travel and tourism concerned as the larger and biggest source for employers in the world as its earn about 1916 billions $ from the sales during one year only.

The eco-tourism with stabilization in environment are a new phenomenon in which aimed for examine, discus and advisement to the nature, plants, animals and to economize the comfort for human as its permit to apply the eco-tourism by tying the investment and the productivity projects of the local community with the protection of environment, bio-diversity, cultural activities of tourism areas by applying an plans at once through tourism programmes depends upon direct the tourism towards the distinguished environmental locations with the insure of applying an novelty and entertainment tourism behavior without any affect in the environment quality.

The tourism and environment are two sectors which integrate and overlap each other in view and aims as the healthy environment is the suitable climate securing sustainable tourism.